

Document: EB 2018/123/R.19
Agenda: 6(b)
Date: 13 April 2018
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثامن والأربعين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Alessandra Zusi Bergés

كبييرة موظفي وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2092
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Advit Nath

المراقب المالي
ومدير شعبة المراقب والمحاسبة
رقم الهاتف: +39 06 5459 2829
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto

مديرة الإبلاغ المالي والائتمان المؤسسي
رقم الهاتف: +39 06 5459 2405
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثالثة والعشرون بعد المائة

روما، 16-17 أبريل/نيسان 2018

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثامن والأربعين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات أن تلفت انتباه المجلس التنفيذي إلى المسائل التي تناولتها في اجتماعها الثامن والأربعين بعد المائة المنعقد في 27 مارس/آذار 2018.

اعتماد جدول الأعمال

2- اعتمد جدول الأعمال، بما في ذلك المواضيع التالية تحت بند "مسائل أخرى":

- تأكيد الموافقة السنوية على عقد مراجع الحسابات الخارجي؛
- استعراض لجان مراجعة الحسابات/الرقابة في منظومة الأمم المتحدة الذي ستجريه وحدة التفتيش المشتركة؛
- برنامج العمل المنقح للجنة مراجعة الحسابات لعام 2018.

محاضر الاجتماعين السادس والأربعين بعد المائة والسابع والأربعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

3- اعتمدت المحاضر بدون أية تعليقات.

القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 (بما في ذلك تقرير تصديق الإدارة وشهادة المراجع الخارجي المستقل على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي)

4- قدّمت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال، مشيرةً إلى رأي مراجع الحسابات الخارجي التنظيف/غير المشفوع بتحفظات بشأن القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. وأكدت الإدارة الفعالية التشغيلية لكل الضوابط الداخلية الرئيسية على الإبلاغ المالي في تقرير تصديق الإدارة للسنة المالية 2017، بالاقتران مع شهادة خارجية مستقلة من مراجع الحسابات الخارجي.

5- وحددت الإدارة العوامل الرئيسية المؤثرة على الوضع المالي للصندوق، وأبلغت عن النتائج، مؤكدةً أن الحالة المالية العامة سليمة وأن إمكانية استمرارها على الأجل الطويل تُرصد عن كثب. وقدّمت تفاصيل إضافية عن تقلبات أسعار صرف النقد الأجنبي التي تؤثر تأثيراً إيجابياً على القوائم المالية، وكذلك مختلف تدابير التخفيف من مخاطر العملة التي اعتمدها الصندوق. ولوحظ ارتفاع مستوى السيولة في الصندوق في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2017 على الحد الأدنى الذي تشترطه سياسة السيولة. وأكدت الإدارة أثر مصروفات إطار القدرة على تحمل الديون على الوضع المالي للصندوق وأهمية حصول الصندوق على تعويض من الدول الأعضاء مقابل تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون بوصفه اعتباراً رئيسياً في الحفاظ على الاستمرارية المالية الطويلة الأجل.

6- وقدّم مراجع الحسابات الخارجي تعليقاُ موجزاً عن مجالات التركيز الرئيسية أثناء مراجعة الحسابات لعام 2017، أي محاسبة حافظة قروض الصندوق على أساس القيمة العادلة، وأثر أسعار صرف العملات الأجنبية، وافترضات الإدارة لإثبات الإيرادات، وقال إنها إجراءات معتادة في مراجعة الحسابات.

7- وأثنى الأعضاء على إدارة الصندوق تقديراً لها على جودة الوثيقة، وأكدوا مرة أخرى أهمية المعلومات الإضافية المقدمة كتكملة للقوائم المالية الموّحدة بالنظر أيضاً إلى ازدياد التدقيق من أصحاب المصلحة والجمهور.

8- واستعرضت لجنة مراجعة الحسابات القوائم المالية الموّحدة التي ستُعرض على المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والعشرين بعد المائة لإقرارها قبل الموافقة عليها رسمياً من مجلس محافظي الصندوق في فبراير/شباط 2019.

التقرير السنوي عن أنشطة مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق خلال عام 2017

9- قدّم مكتب المراجعة والإشراف التقرير، مؤكداً أن الغرض من الوثيقة هو تقديم تفاصيل عن أنشطته في عام 2017. وأشار إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إطلاع المجلس التنفيذي على هذا التقرير.

10- وفي عام 2017، أنجز مكتب المراجعة والإشراف 18 مهمة من مهام الضمان، انصب التركيز فيها على الوظائف اللامركزية والمكاتب القطرية التابعة للصندوق. ولوحظ أن مكتب المراجعة والإشراف نسّق خلال عام 2017 خطة العمل من أجل "زيادة الشفافية لمساءلة أعظم". ولوحظ أيضاً أن الإدارة نفّدت توصيات المكتب في المواعيد المحددة في عام 2017.

11- وساهم مكتب المراجعة والإشراف في التخفيف من المخاطر الأخلاقية ومخاطر الفساد عن طريق إنجاز أعماله في 49 شكوى متعلقة بارتكاب مخالفات. وشارك المكتب، في إطار جهوده لإذكاء الوعي بمكافحة الفساد، في حلقات عمل، وساهم في أكاديمية العمليات، وأطلق وحدة نموذجية للتعليم الإلكتروني في مجال مكافحة الفساد.

12- وأبلغ مكتب المراجعة والإشراف اللجنة باستنتاجات التقييم الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية وبلغ أعلى تصنيف ممكن.

13- وأشادت اللجنة بالتقرير وأثنت على ما أبداه مكتب المراجعة والإشراف في الوثيقة من اهتمام بمسألة جودة البيانات وسلامتها، وكذلك السلوك الأخلاقي من خلال التحليل المفصل الذي تناول حالات ادعاء وقوع مخالفات. وطلب الأعضاء تفاصيل إضافية عن الاتجاهات في بيئة الرقابة، والتركيز القوي على مسائل الامتثال، وملاحظات التحقيقات على ما يشوب الرقابة من ثغرات تساعد على وقوع المخالفات المزعومة، والأثر المحتمل للامركزية على مخاطر التدليس والفساد؛ واتجاهات التصنيفات في عمليات مراجعة المكاتب القطرية؛ وقدرة موظفي مكتب المراجعة والإشراف. وقدمت الإيضاحات الضرورية. وأشار مكتب المراجعة والإشراف أيضاً إلى أنه يدرك تماماً أن التوريد في المشروعات مجال يجب رصده بدقة، وأنه سيظل مجالاً ذا أولوية للمكتب وللإدارة.

14- واعتُبر أن التقرير قد تم استعراضه وسيقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والعشرين بعد المائة للعلم.

تعديل ميثاق مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق

15- قدّم مكتب المراجعة والإشراف الميثاق المعدّل الخاص بمكتب المراجعة والإشراف.

- 16- وأشار المكتب إلى أن التغييرات المقترحة منبعضها الطرائق الجديدة المتبعة في الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية والتغييرات المطلوبة لضمان بقاء المكتب متوائماً مع الممارسات الفضلى المحددة في إطار الممارسات المهنية الدولية الذي وضعه معهد مراجعي الحسابات الداخليين. وفي هذا الصدد، يتضمن الميثاق المعدل أحكاماً ستُعزز استقلالية المكتب وستُفوي الدور الرقابي الذي تضطلع به لجنة مراجعة الحسابات.
- 17- وطلب أعضاء اللجنة تفاصيل إضافية عن التسلسل الإداري في مكتب المراجعة والإشراف. وقدم المكتب إيضاحات بشأن ذلك، مشيراً أيضاً إلى الاستنتاجات التي خلص إليها التقييم الخارجي لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في هذا الصدد. وأكد رئيس اللجنة، بالاتفاق مع الأعضاء، أن اللجنة ربما ستناقش فرصة طرح بعض النقاط المتعلقة بالتسلسل الإداري في مكتب المراجعة والإشراف في المستقبل القريب، لاسيما بالإشارة إلى اعتماد خطة المراجعة، في السياق الأوسع لمسألة استقلال المكتب.
- 18- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والعشرين بعد المائة للتأكيد.

التقدير المستقل للمخاطر المالية

- 19- طلب المجلس التنفيذي الاستعانة بخدمات جهة مستقلة لاستعراض وتقييم الجوانب ذات الصلة بقدرات إدارة المخاطر في الصندوق. وعرضت الإدارة الاختصاصات المنقحة لإجراء تقدير مستقل للمخاطر المالية بالاستناد إلى تعليقات لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها السابع والأربعين بعد المائة.
- 20- وأعربت اللجنة عن تقديرها لمدنوب الأرجنتين الذي قال إنه على استعداد للمشاركة في فريق اختيار الشركة الاستشارية.
- 21- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وسوف تمضي الإدارة قدماً في اختيار الشركة الاستشارية.

تعزيز الدور الاستراتيجي للجنة مراجعة الحسابات

- 22- قدّم مكتب سكرتير الصندوق ملخصاً أوجز فيه نتائج عملية المقارنة المعيارية للدور الاستراتيجي للهيئات الفرعية التابعة للمجلس. وأعرب أعضاء اللجنة عن ترحيبهم بالعرض المقدم، مشيرين إلى أن النتائج أثبتت أن الصندوق متوافق مع أفضل الممارسات. وسوف تُعرض ورقة الموقف التي أعدتها لجنة مراجعة الحسابات ونتائج عملية المقارنة المعيارية على المجلس التنفيذي في معتكفه المقبل. وسيناقش الموضوع مرة أخرى في اجتماع اللجنة في يونيو/حزيران. وستقدم بعد ذلك ورقة موحدة إلى اللجنة وإلى المجلس في سبتمبر/أيلول.

تحديث عن تنفيذ بند الاستهلاك في المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9

- 23- قدّمت الإدارة تحديثاً شفوياً عن تنفيذ بند الاستهلاك في الأدوات المالية للمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9. ولوحظ أن تطبيق هذا المعيار المحاسبي الخاص والهام سيكون له آثار على الصناعة المالية والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها الصندوق. وسلطت الإدارة الضوء على التغييرات الرئيسية التي يقتضيها المعيار وأبلغت اللجنة بالإنجازات الرئيسية التي حققها الصندوق بالفعل والخطوات الرئيسية المطلوبة من أجل تنفيذه تنفيذاً كاملاً.

24- وجرى التوضيح بأن القوائم المالية الموحدة لعام 2018 ستمتثل تماماً لهذا المعيار المحاسبي، وسنقدم تحديثات خلال الاجتماعات المقبلة للجنة مراجعة الحسابات.

25- وبذلك تكون اللجنة قد أحاطت علماً بالتحديث.

الإطار الزمني لاستعراض إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق وتحديثها وتعزيزها بما يغطي المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والمالية

26- قدّمت الإدارة بند جدول الأعمال، مؤكدة أن الجدول الزمني - الذي كان قد تم إعداده لاستعراض لجنة مراجعة الحسابات - يتضمن تفاصيل عن العمليات والإنجازات الرئيسية المتعلقة بالمخاطر سواءً المالية أو غير المالية. وتضمن الجدول الزمني أيضاً الخطوات الرئيسية التي ستُتخذ لتعزيز إدارة المخاطر في الصندوق حتى نهاية السنة.

27- ولاحظت اللجنة أن الإدارة تُفضل إرجاء الحلقة الدراسية غير الرسمية التي كان مقرراً إجراؤها في مايو/أيار. وذكرت أن ذلك سيُتيح إجراء الاستعراضات والتقييمات الضرورية، وبالتالي تكوين صورة أشمل عن العمليات المالية.

28- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والعشرين بعد المائة للاستعراض.

التقارير المالية المعيارية المقدّمة إلى المجلس التنفيذي

29- قدّمت الإدارة التقارير التالية إلى لجنة مراجعة الحسابات لاستعراضها:

- تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق لعام 2017؛
- تقرير عن وضع مساهمات التجديد العاشر لموارد الصندوق؛
- تقرير عن وضع مساهمات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق؛
- احتياجات السحب التاسع والثلاثين من مساهمات الدول الأعضاء لعام 2018؛
- تقرير عن وضع المتأخرات من مدفوعات سداد أصول القروض وفوائدها ورسوم خدمتها؛
- تقديرات المدفوعات المتنازل عنها من أصول القروض وصافي رسوم الخدمة نتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون.

30- وقدّمت الإدارة تحديثاً بشأن وضع تعهدات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (التجديد الحادي عشر)، ووثائق المساهمات، ومدفوعات رسوم الخدمة، والتزامات إطار القدرة على تحمل الديون.

31- وأطلعت الإدارة أعضاء لجنة مراجعة الحسابات على آخر المستجدات بشأن التطورات الأخيرة في حافظة استثمارات الصندوق، مؤكدة الأداء الإيجابي المسجّل في عام 2017 (حيث بلغ معدل العائد الصافي 2.21 في المائة) والاستثمار في البرنامج الاحتياطي للمشورة والإدارة في إطار خزانة البنك الدولي. وأشارت تقديرات الإدارة إلى أن الأداء خلال الشهرين الأولين من عام 2018 سيكون سلبياً في حدود 0.25 نقطة أساس.

32- واستعرضت اللجنة احتياجات السحب لعام 2018 التي سُنِّدَم إلى المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والعشرين بعد المائة للموافقة عليها.

33- وأبلغت اللجنة أيضاً بالأثر المالي لإطار القدرة على تحمل الديون، وذكرت الإدارة أن الصندوق التزم منذ إدخال الإطار المذكور في الصندوق في عام 2007 بما مجموعه 1.7 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2017. ومن المتوقع سداد التمويل المصرفي وفق إطار القدرة على تحمل الديون فيما بين عامي 2017 و2056. وبناءً على طلب بعض الأعضاء خلال اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد، عرضت الإدارة للمرة الأولى أيضاً الأثر المالي لاستمرار الموافقة على تقديم منح إطار القدرة على تحمل الديون لمدة 10 سنوات و20 سنة في المستقبل. وأشارت إلى أن الأثر المالي لاستمرار الموافقات لمدة 20 عاماً سيبلغ 6.2 مليار دولار أمريكي من أصول القروض المستحقة السداد من الدول الأعضاء، و1.1 مليار دولار أمريكي سيتحملها الصندوق مقابل الفوائد المتنازل عنها. وسلطت الإدارة الضوء على الأثر السلبي المحتمل على برنامج قروض الصندوق ومنحه في حال استمرار موافقات منح إطار القدرة على تحمل الديون وثبات المساهمات الأساسية بالقيمة الحقيقية. ومن شأن ذلك أن يؤدي في نهاية المطاف إلى أن يكون الأثر المالي التراكمي الأقصى هو برنامج مخفض للقروض والمنح بمبلغ 4.9 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية فترة التجديد السادس عشر لموارد الصندوق، أي في غضون 20 عاماً من الوقت الحالي.

34- وشدد الرئيس على أهمية مسألة إطار القدرة على تحمل الديون، ووجه شكره إلى الإدارة على التحليل المفصل والهام المقدم منها. وأعرب عن بالغ التقدير لإجراء عمليات محاكاة للأثر المحتمل، والنظر في مختلف السيناريوهات.

35- وطلبت اللجنة، من خلال رئيسها، أن تطلع الإدارة الدول الأعضاء على الاعتبارات الإضافية المفيدة لمناقشة آلية إطار القدرة على تحمل الديون، وبأن تحدد وتقيم الخيارات البديلة لحل المسائل الأساسية.

36- واعتُبر أن التقارير قد تم استعراضها.

مسائل أخرى

37- نظرت اللجنة في ثلاثة بنود فرعية في إطار بند المسائل الأخرى.

(أ) تأكيد الموافقة السنوية على عقد مراجع الحسابات الخارجي

38- قدّمت الإدارة بند جدول الأعمال بالنيابة عن مراجع الحسابات الخارجي، مسلطة الضوء على أنه وفقاً لاختصاصات لجنة مراجعة الحسابات، تشمل المسؤوليات الدائمة للجنة استعراض أي تغييرات ملموسة في نطاق الشروط المالية لتعيين مراجع الحسابات الخارجي، وإبلاغ المجلس بكل ما يتصل بذلك من مسائل تستدعي اهتمامه.

39- وفيما يتعلق بعملية المراجعة لعام 2018 وعمليات المراجعة التي أُجريت لاحقاً في إطار مدة الولاية المتبقية لمراجع الحسابات الخارجي، قدّمت شركة Deloitte & Touche اقتراحاً بزيادة أتعاب المراجعة للأسباب التالية:

- أنشطة المراجعة الإضافية المتصلة بتنفيذ وتطبيق الوسائل المالية للمعيار المحاسبي الجديد 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛
 - تسوية غلاء المعيشة.
- 40- واقترحت شركة Deloitte & Touche زيادة أتعاب المراجعة من 135 000 يورو عن السنة المالية 2017 إلى 151 215 يورو عن السنة المالية 2018، بما يشمل ما يلي:
- أنشطة المراجعة السنوية الإضافية المتكررة الناشئة عن معايير المراجعة المنقّحة المتعلقة بتنفيذ المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9 بقيمة تصل إلى 10 000 يورو؛
 - تسوية غلاء المعيشة بما قدره 1 215 يورو؛
 - أنشطة مراجعة إضافية غير متكررة خلال السنة الانتقالية بما قدره 5 000 يورو.
- 41- وسنبلغ أتعاب المراجعة عن السنوات المالية من 2019 إلى 2021 ما قيمته 146 215 يورو سنوياً.
- 42- وطلب أعضاء اللجنة من مراجع الحسابات الخارجي تفاصيل عن التغييرات في نطاق المراجعة المتوقع في ضوء تنفيذ المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9.
- 43- وأوضح مراجع الحسابات الخارجي أن المعايير المحاسبية الجديدة ستتطوي على عدة افتراضات إدارية مرتبطة بالخسارة الائتمانية المتوقعة نتيجة للأدوات المالية، وأنه ينبغي رصد ذلك حال حدوثه وكذلك في تاريخ الإبلاغ. وسوف يُسفر الطابع الخاص الذي يميّز به نموذج عمل الصندوق وتعدد المعايير المحاسبية التي سيجري استخدامها عن أعمال مراجعة إضافية كثيرة، لا سيما أثناء السنة الأولى من تنفيذه.
- 44- وناقشت اللجنة الاقتراح بدون حضور مراجع الحسابات الخارجي. وطلب الأعضاء من الإدارة تزويدهم باستعراض تحليلي للأساس المنطقي الذي تستند إليه الموافقة على الطلب.
- 45- ولذلك سيناقش البند مرة أخرى في اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في يونيو/حزيران 2018.
- (ب) استعراض لجان المراجعة/الرقابة في منظومة الأمم المتحدة الذي ستجريه وحدة التفتيش المشتركة
- 46- أبلغ الرئيس لجنة مراجعة الحسابات أن وحدة التفتيش المشتركة ستجري استعراضاً تتناول فيه لجان المراجعة/الرقابة في منظومة الأمم المتحدة وأن اللجنة سيُطلب منها على الأرجح دعم هذه المبادرة.
- (ج) برنامج العمل المنقّح للجنة مراجعة الحسابات لعام 2018
- 47- قدّم مكتب سكرتير الصندوق برنامج العمل المنقّح الخاص بلجنة مراجعة الحسابات، مشيراً إلى التحديثات التي استندت في معظمها إلى الإطار الزمني المنقّح لاستعراض إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق وتحديثها وتعزيزها بما يُغطي المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والمالية.
- 48- واستعرضت اللجنة برنامج العمل المنقّح لعام 2018 واعتمدته.